

تحديثات من برنامج تحالف الاحتجاز الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

كتابة أميرة مركوس ، المنسقة الإقليمية لتحالف الاحتجاز الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في مارس 2022 ، أجرى تحالف الاحتجاز الدولي تدريباً مشتركاً عبر الإنترنت مع اليونيسف حول قضايا احتجاز الأطفال المهاجرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، بما في ذلك التحديات والإمكانيات لإنهائها. كانت هذه هي الأولى في سلسلة من التدريبات التي تهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني والمجتمع في المنطقة.

تدريب عبر الإنترنت حول تحديات احتجاز
الأطفال المهاجرين والأساليب المحتملة لإنهاء هذه
الممارسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



يستهدف منظمات المجتمع المدني (CSOs) التي تشتغل على قضايا الهجرة
واللاجئين ، بما في ذلك احتجاز المهاجرين ، مع التركيز على الأطفال والشباب

باللغة العربية

17 مارس
10 صباحاً حتى
1 مساءً CET

عبر منصة ZOOM

سيقوم تحالف الاحتجاز الدولي بتنسيق المزيد من فرص بناء القدرات في الموضوعات ذات الصلة ؛ ابق على اتصال وتابع صفحتنا على [فيس بوك](#) و [تويتر](#) لتكون أول من يقوم بالتسجيل!

البحث والتوعية حول احتجاز المهاجرين

هذا العام ، عمل تحالف الاحتجاز الدولي بشكل مكثف مع اليونيسف وبدعم من مؤسسة روبرت بوش لتمويل بحث عن الممارسات والتشريعات المتعلقة باحتجاز الأطفال المهاجرين في 11 دولة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. من خلال هذه العملية ، حددنا الممارسات الواعدة لإنهاء احتجاز الأطفال المهاجرين وتوفير بدائل للاحتجاز (ATD) ، وسننشر هذا في تقرير. تم بالفعل عرض بعض الممارسات الواعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أحدث تقرير عالمي صادر عن تحالف الاحتجاز الدولي، وهو متاح هنا: [ممارسات واعدة لتقليل وإنهاء احتجاز المهاجرين](#).

في يونيو 2022 ، بدأ البرنامج الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع لتحالف الاحتجاز الدولي حملة على وسائل التواصل الاجتماعي تهدف إلى مشاركة معلومات حول احتجاز المهاجرين والممارسات الواعدة نحو إنهاء احتجاز المهاجرين في المنطقة وعلى الصعيد العالمي. تابع صفحتنا على [فيس بوك](#) و [تويتر](#) لتبقى على اطلاع دائم من خلال منشوراتنا الأسبوعية باللغتين الإنجليزية والعربية.

الدمج والتعاون مع القادة ذوي الخبرة الحية في الاحتجاز

مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين (RRLI) عبارة عن ائتلاف من ست منظمات في أجزاء مختلفة من العالم ، وبعضها أعضاء مع تحالف الاحتجاز الدولي. تركز المبادرة على تعزيز قيادة المبادرات التي يقودها اللاجئون (RLIs) في مجال الهجرة العالمية وحقوق اللاجئين. في يونيو 2022 ، نشرت RRLI **رسالة** إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشير إلى مخاوفها بشأن الاستبعاد المستمر لـ RLIs من "تدفقات التمويل ، وتطوير الاستراتيجية وعمليات صنع القرار" ، بما في ذلك ، عدم قدرة قادة اللاجئين على الحصول على تأشيرات لحضور الاجتماعات والمشاورات السنوية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، وبالتالي استبعادها من عملية التشاور". في الرسالة ، تعترف RRLI بالعمل الاستثنائي للمفوضية في مساعدة اللاجئين ، لكنها تدعو إلى التغيير في الجوانب الرئيسية ، مثل إشراك قادة اللاجئين في صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك ، كانت هناك دعوة من نشطاء للمطالبة بأن يكون الرئيس المقبل للمفوضية قد عاش تجربة اللجوء ، كما هو مذكور في مقال [هنا](#).

وأشارت RRLI إلى أنه في العديد من البلدان ، مثل مصر ، يتم استبعاد قادة اللاجئين من الاجتماعات مع المفوضية وعمليات صنع القرار ، حيث أعربت المفوضية عن مخاوفها بشأن تضارب المصالح. كما دعت RRLI المفوضية إلى وضع الأشخاص الذين يعانون من تجربة النزوح القسري وقادة اللاجئين في المركز. حيث يشارك تحالف الاحتجاز الدولي هذه المخاوف ويدعو للحاجة إلى وضع قادة اللاجئين من ذوي الخبرة الحية في المركز ، ليس فقط من خلال التشاور ، ولكن الاعتراف بالقيادة والمعرفة المتخصصة اللازمة لتشكيل قرارات السياسات التي تؤثر بشكل مباشر على حياتهم ومستقبل مجتمعاتهم.

المداهمات والاعتقالات

بعد آخر تحديث على **مدونتنا** ، لا يزال وضع المهاجرين واللاجئين في ليبيا محفوفاً بالمخاطر. لا يزال الأشخاص والأسر يتعرضون للاحتجاز التعسفي المستمر وانتهاكات حقوق الإنسان ، كما أفادت **بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا** في يونيو 2022. بالإضافة إلى ذلك ، في أبريل 2022 ، استناداً على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1970 (2011)، أشارت المحكمة الجنائية الدولية في **تقريرها الثالث والعشرين** إلى أن المهاجرين واللاجئين في ليبيا تعرضوا للاحتجاز التعسفي والقتل غير القانوني والاختفاء القسري وغيرها من الانتهاكات التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. علاوة على ذلك ، تستمر المداهمات على منازل المهاجرين ومجتمعاتهم. في أبريل 2022 ، شنت السلطات مداهمات على مجتمعات المهاجرين في زوارة ، واعتقلت حوالي **300 شخص**.

استأنفت السلطات في تونس استخدام مركز الوردية غير الرسمي لأغراض احتجاز المهاجرين ، والذي كان قد **أغلق في السابق** بأمر من المحكمة في عام 2020. رداً على ذلك ، في مايو 2022 ، **دعت 28 منظمة حقوقية ومنظمات مجتمع مدني** السلطات إلى التوقف عن استخدام هذا المركز لكونه مركز غير رسمي لاحتجاز المهاجرين ، حيث لا يوجد أساس قانوني لاستخدامه ، وهناك العديد من المخاوف المبلغ عنها بشأن الظروف التي يعيشها المهاجرون واللاجئون المحتجزين فيه.

في مصر ، أفيد لتحالف الاحتجاز الدولي سرًا أن السلطات احتجزت في يونيو ما يقرب من 10 أفراد في عملية مدممة واعتقال للمهاجرين لعدم وجود تصاريح إقامة سارية ، بغض النظر عن وضعهم القانوني لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. في حين أن المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غالبًا ما يتم إطلاق سراحهم في غضون أسبوع ، إلا أن الأشخاص الذين يطلبون اللجوء غير المسجلين والذين ما زالوا ينتظرون موعد تسجيلهم معرضون لخطر الاحتجاز أو الترحيل إلى أجل غير مسمى.

الضوابط الحدودية وعمليات الإعادة

استمرت عمليات اعتراض الأشخاص الذين حاولوا عبور البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا وإعادتهم إلى ليبيا. اعتبارًا من مايو ، اعترضت السلطات وأعدت ما مجموعه [5,696](#) لاجئًا ومهاجرًا وطالب لجوء في عام 2022. ومما يثير القلق ، أنه تم الإبلاغ عن 453 شخصًا في عداد المفقودين ، وتم العثور على 109 جثث خلال هذه الفترة أيضًا.

وبالمثل في تونس ، في إطار جهود الحكومة للحد من الهجرة غير النظامية إلى أوروبا ، واصلت السلطات اعتقال المهاجرين واللاجئين الذين يحاولون الخروج من تونس دون وثائق قانونية. في أبريل 2022 ، اعتقلت السلطات واحتجزت [155 مهاجرًا ولاجئًا](#) من دول أفريقية مختلفة بعد منعهم من عبور البحر قبالة سواحل صفاقس. حيث [انقلبت عدة قوارب](#) نجحت في مغادرة الساحل ، مما أدى إلى [مقتل 20 شخصًا](#) ، وتم [إنقاذ 98 آخرين](#).

في يونيو 2022 في المغرب ، [عبر حوالي 1300 إلى 2000 مهاجر من الحدود المغربية إلى جيب مليلة](#) للوصول إلى إسبانيا ، ثم قوبلوا بالقوة والضرب الذي أسفر عن مقتل 23 شخصًا. وقد دعت الجهات الدولية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان إلى إجراء تحقيقات فورية في هذا الحادث والمحاسبة على عمليات القتل هذه. وأضافت [هيومن رايتس ووتش](#) أن هذا "يتطلب إجراء تحقيق مستقل ونزيه قادر على تحديد ما حدث ومن يتحمل مسؤولية هذه الخسائر في الأرواح". يأتي ذلك في أعقاب قيام إسبانيا بتعهدات خارجية متواصلة لمراقبة الحدود مع المغرب ، على الرغم من الانتهاكات والمخاوف المتعلقة بالإدارة المغربية. على الرغم من المخاوف وأكثر من عام من التوترات الدبلوماسية ، تم تعزيز هذه الاتفاقية بشكل أكبر في أبريل 2022 ولاحقًا في [يوليو](#) حيث جدد البلدين التزامات التعاون في مجال الهجرة.

يساور تحالف الاحتجاز الدولي قلق عميق إزاء استمرار الخسائر في الأرواح والاختفاء القسري للأشخاص على هذه الحدود. آليات الردع التي تستخدمها دول شمال إفريقيا وأوروبا تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان ، والتي التزمت بها معظم الدول. يحث تحالف الاحتجاز الدولي الدول على ضمان حماية وسلامة وحرية الأشخاص المهاجرين ، دون تجريمهم على أساس وضعهم كمهاجرين.

مع استمرار مراقبة تحالف الاحتجاز الدولي اتجاهات احتجاز المهاجرين في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، نهدف إلى زيادة الوعي حول الحقائق والتحديات الحالية ، وكذلك تسليط الضوء على خطورة وضع وتجارب المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في المنطقة. كما هو الحال دائمًا ، نعتقد أن هناك حاجة ملحة لإيجاد بدائل مجتمعية للاحتجاز (ATD) توفر الكرامة للأشخاص المتنقلين ، وندعو الحكومات إلى إنهاء ممارسات احتجاز المهاجرين والسماح بتنفيذ البدائل القائمة على الحقوق. نؤمن بأن هناك بدائل.

في مايو 2022 ، أشرك تحالف الاحتجاز الدولي شركاءه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذين يعملون على قضايا احتجاز المهاجرين [لينضموا إلينا كأعضاء](#). حيث يشارك أعضائنا في حوارات حول القضايا الناشئة والمهمة المتعلقة باحتجاز المهاجرين في السياقات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتوفر عضوية تحالف الاحتجاز الدولي فرصًا لتبادل الأفكار وتطوير استراتيجيات تعاونية للتأثير على قانون وسياسة وممارسات احتجاز الهجرة في جميع أنحاء العالم. إذا كنت مهتمًا بعضويتنا أو للمزيد من المعلومات حول برنامجنا الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فيرجى الاتصال بـ: mena@idcoalition.org